برنامج الأغذية العالمي

Programme Alimentaire Mondial

World Food Programme

Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثانية

روما، 15- 2002/5/17

مخططات الإستراتيجيات القطرية

البند 4 من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

مخطط الإستراتيجية القطرية لإثيوبيا

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.2/2002/4
21 March 2002
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير إقليم غرب وجنوب أفريقيا (ODK): Ms J. Lewis

كبير موظفي الاتصال (ODK): Ms E. Larsen رقم الهاتف: 066513-2103

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخص

إثيوبيا واحد من أشد البلدان فقرا ومن بين أقل البلدان نموا ذات الدخل المنخفض والتي تعانى من العجز الغذائي في العالم. فنصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فيها قد تدهور بالفعل من 154 دولارا أمريكيا في 1983 إلى 98 دولارا في عام 2000. وفى الوقت الحالي، تحتل إثيوبيا المركز الثامن والخمسين بعد المائة (158) من بين 162 بلدا في دليل التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، والمركز الحادي والأربعين بعد المائة (141) من بين 143 بلدا في دليل النهوض بأحوال المرأة.

ويعتمد اقتصاد البلد إلى حد بعيد على الزراعة التي تمثل 52 في المائة من الناتج المحلى الإجمالي؛ ويمثل المزارعون المعيشيون في الريف 83 في المائة من السكان. ويتجاوز نمو السكان النمو في الزراعة الذي تكبحه آثار الكوارث الطبيعية المنتظمة على قاعدة الموارد الطبيعية المتضائلة والبدائل المتاحة لإدرار الدخل محدودة. ومن ثم فان 49 في المائة من السكان يعانون من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية بصورة مزمنة نتيجة لعدم كفاية الإنتاج والعجز عن شراء ما يشبع الحد الأدنى من الاحتياجات. وفى الفترة من 1990 إلى 2001 حصل 5.6 مليون نسمة في المتوسط على مساعدة الطوارئ الغذائية من الحكومة، والجهات المانحة الدولية، والمنظمات غير الحكومية، للتخفيف من وطأة النقص الغذائي الحاد الناجم عن الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان.

ويضاعف من مشكلة الأمن الغذائي المزمن أن إثيوبيا موطن لثلاثة ملايين ممن يعانون من فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز، وهذا الرقم هو الثالث من بين الأرقام الأكثر ارتفاعا في أفريقيا جنوبي الصحراء. ويبلغ معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز 15 في المائة في المتوسط في المناطق الحضرية. ويحد المعدل المنخفض للالتحاق بالمدارس، إلى مدى أبعد، من قدرة الإنسان على مواجهة انعدام الأمن الغذائي. فنسبة الالتحاق بالمدارس الابتدائية لا تتجاوز 57 في المائة من الأطفال و47 في المائة من الفتيات اللاتي في سن الالتحاق بالدراسة.

وتتمثل استراتيجية البرنامج القطري الحالي **للبرنامج** في دعم استراتيجيات الحكومة للحد من الفقر، التي تستهدف أكثر المجموعات تعرضا لانعدام الأمن الغذائي، أى النساء والأطفال. والمساعدة الغذائية، التي تكملها جهود الإغاثة حيثما وجدت الاحتياجات الطارئة، سوف تعزز المبادرات الموجهة نحو احتياجات المجتمعات المحلية والتي تخفف من آثار الكوارث، وتخلق الأصول الإنتاجية وتدعم قدرة الإنسان على تحقيق سبل العيش الأكثر استدامة.

ومن المتوقع صقل البرنامج فيما يتعلق بثلاثة مجالات:

- سوف يستفاد من خبرة **البرنامج** بصون البيئة، البالغة عشرين عاما، في إنشاء الأصول الإنتاجية على صعيد المجتمع المحلى وعلى مستوى الأسرة تمكينا للتحول صوب أساليب أكثر استدامة لكسب العيش.
- سوف يتم السعي إلى إقامة صلات في إطار البرنامج بين التغذية المدرسية وجهود الصون التي تتبع نهج التخطيط التشاركية الموجهة صوب احتياجات المجتمع المحلى.
- سوف تركز جهود **البرنامج** في المناطق الحضرية على النساء والأطفال وغير ذلك من المجموعات المعرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، كما ستشمل ضواحي المناطق الحضرية.

وفقا لقرار المجلس التنفيذي 1999/م ت – س/2، يركز **البرنامج** أنشطته الإنمائية على خمسة أهداف، يغطى مخطط الاستراتيجية القطرية هذا أربعة منها:

- تمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية.
- تمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشرى من خلال تلقى التدريب والتعليم.
- تمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها.
- تمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى سبل للعيش أكثر استدامة.

وسوف يوفر مخطط الاستراتيجية القطرية هذا، الأساس لإعداد برنامج قطري مدته أربع سنوات 2003-2006 للتوفيق بين الدورات البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى في إثيوبيا. وقد وضع البرنامج بالتشاور مع الوكالات الحكومية، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية، والجهات المانحة. وهناك مجال واسع لتحسين الشراكات وأنشطة البرمجة المشتركة.

مشروع القـرار

صـادق المجلس على مخطط الإستراتيجية القطرية لإيران (الوثيقة WFP/EB.2/2002/4) ورخص للأمانة بأن تشرع في صياغة برنامج قطري يأخذ في الاعتبار ملاحظات المجلس.

الأمن الغذائي والفقراء الجوعى

انعدام الأمن الغذائي على الصعيدين الوطني والأسرى

السياق الاقتصادي والاجتماعي

1- بدأت الحكومة الأثيوبية الجديدة، في عام 1992، إصلاحات هيكلية واسعة النطاق للإدارة الاقتصادية، والإدارة السياسية، والتسيير والإدارة، أسفرت عن الكثير من التفاؤل بشأن التغيير واحتمالات التنمية. فقد نما الناتج المحلى الإجمالي في الفترة من 1993/1992 إلى 1998/1997 بمعدل بلغ متوسطه 5.5 في المائة نتيجة لتحرير الاقتصاد وتشجيع النظام الموجه نحو السوق. إلا أن تأثير ذلك حد منه نمو سكان إثيوبيا في 2001 إلى 64 مليون نسمة. وتدهور نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالي فعلا من 154 دولارا في عام 1983 (مصرف التنمية الأفريقي) إلى 98 دولارا في عام 2000 (البنك الدولي). وانتكس التقدم الاقتصادي نتيجة للحرب الحدودية مع اريتريا في الفترة من مايو/أيار 1998 إلى يونيو/حزيران 2000. وفى الوقت الذي كانت نيران هذه الحرب متأججة في الشمال، كانت إثيوبيا تعانى من كارثة أخذت تتكشف تدريجيا. وكانت البداية جفافا بدأ في بعض المناطق في مرحلة مبكرة ترجع إلى منتصف عام 1998، ثم أخذ يتفاقم بصورة مطردة خلال عام 1999. وعندما بلغ الجفاف ذروته في عام 2000، كان أكثر من 10 ملايين نسمة في حاجة إلى المساعدة الغذائية، مما جعل الكارثة غير عادية في حجمها وقسوتها. ومازالت إثيوبيا، وهى من أقل البلدان نموا وبلدان العجز الغذائي ذات الدخل المنخفض، واحدا من أفقر البلدان في العالم.

2- تعبر الفترة منذ عام 1992، التي بدأت منذ شرعت الحكومة في إعادة التنظيم، عن نمط هشاشة الأوضاع في إثيوبيا: تعاقب فترات من التنمية المشجعة ونكسات مدمرة ناجمة عن الكوارث الطبيعية أو التي من صنع الإنسان. والسبب الأول لهشاشة الأوضاع هو اعتماد الاقتصاد بشدة على الزراعة المعيشية في بيئة معرضة لكوارث الطبيعة، بما في ذلك موجات الجفاف المتكررة. ونظرا لانعدام البدائل في مجال كسب العيش، فان الأثيوبيين يعانون من الحساسية الشديدة حتى للتغيرات الجوية البسيطة التي تؤثر على الإنتاج الزراعي. ويعنى انتشار الفقر أن الأصول أو المدخرات التي يمكن للأسر الريفية الاعتماد عليها للتخفيف من أثر الصدمات قليلة. والمعرضون بصفة خاصة لانعدام الأمن الغذائي هم مزارعو الأراضي المرتفعة الذين يعيشون في بيئة متدهورة، ولاسيما المفتقرين إلى الأرض والثيران، والفقراء الذين يجمعون بين العمل في الزراعة والرعي أو العاملون في الرعي وحده، والنازحون، والأسر التي تعيلها النساء، والمجموعات المصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز. ويعيش في إثيوبيا الآن أكثر من 000 160 من اللاجئين من إريتريا والسودان والصومال، وكان هذا العدد يصل إلى 000 300 في عام 1995.

3- وتبدأ هشاشة الأوضاع عند الميلاد: فالأطفال في إثيوبيا يولدون في شراك الجوع. وتعنى المعاناة من انعدام الأمن الغذائي ومن الجوع زيادة المخاطر بالنسبة للأمهات. فمعدل وفيات الأمهات أثناء الولادة يقدر بنحو 871 حالة لكل 000 100 مولود حي[1]. ويبلغ معدل المواليد ناقصي الوزن 12.4 في المائة من المواليد الأحياء؛ كما يبلغ معدل الوفيات بين الرضع 110 لكل 1000 مولود حي. والأطفال الذين يعانون من الجوع أكثر عرضة للمرض والموت: يبلغ معدل وفيات الأطفال دون سن الخامسة في إثيوبيا 173 لكل 000 1 مولود حي؛ ومعدل المعوقين عن النمو من الأطفال دون سن الخامسة 52 في المائة؛ ومعدل من يعانون منهم من نقص الوزن 47 في المائة[2]. ويعانى الأطفال من الهزال بمعدل 10 في المائة في المتوسط، لكن هناك انحرافات موسمية وتباينات إقليمية واضحة حيث يمكن أن يرتفع المعدل إلى 18 في المائة. وجميع هذه الأرقام تفوق المتوسط السائد في أفريقيا جنوب الصحراء. فأثيوبيا تحتل المركز الثامن والخمسين بعد المائة (158) من 162 بلدا في دليل التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي والمركز الحادي والأربعين بعد المائة (141) من بين 143 بلدا في دليل النهوض بأحوال المرأة.

4- يعد فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز مشكلة متنامية في إثيوبيا. ويقدر عدد المصابين بنحو 3 ملايين نسمة، وهو ثالث أعلى رقم في أفريقيا. ويتعلق الأمر بظاهرة حضرية إلى حد بعيد: يبلغ المعدل المتوسط في المناطق الحضرية نحو 15 في المائة مقابل 5 في المائة في الريف. ويتضح من الدراسات أن البالغين الذين في سن الإنجاب وليسوا متزوجين هم الأكثر عرضة للإصابة بالمرض .(Abebe,2001) وقد حصل 90 في المائة من الأطفال المصابين على الفيروس من أمهاتهم عن طريق الانتقال من الأم للطفل. والإيدز هو أحد أهم أسباب الوفيات بين البالغين، مسهما بذلك في زيادة أعداد أبناء السبيل والأيتام (Kebede, 2000). وهناك علاقة قوية بين فيروس نقص المناعة البشرية والفقر من جهة، وبين الفقر وانعدام الأمن الغذائي من جهة أخرى. وهكذا، فان نسبة تأثير فيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز ترتفع بين الأسر المحرومة من الأمن الغذائي،

([1]) استخرجت جميع الأرقام الإحصائية من(Demographic Health Survey, *2000* مسح الصحة الديمغرافى، 2000) و Human Development Report, *2001* (تقرير التنمية البشرية، 2001).

([2]) تعبر إعاقة النمو (التقزم)، أى قصر القامة بالنسبة للعمر، عن حالة أو حالات من قصور التغذية في الماضي. وهى تدل على حالة مزمنة لا تشكل تهديدا للحياة بنفس القدر الذي يشكله الهزال، لكنها تنطوي على آثار خطيرة بالنسبة للنمو على الأجل الطويل.

ولاسيما النساء اللائى يضطررن إلى اللجوء إلى البغاء كسبا للدخل. ولو لم يتم التدخل في هذا المجال، فان الدورة التي تقود من فيروس نقص المناعة إلى الفقر ستطال أعدادا أكبر من الأسر، مضيفة إلى هدد الأسر المحرومة من الأمن الغذائي.

5- ويمثل انخفاض الاستثمار في التعليم تهديدا إضافيا للقدرات البشرية. فاحتمالات ذهاب أبناء الأسر المحرومة من الأمن الغذائي بحكم الاحتياج إليهم في الأعمال المنزلية. ويقتصر معدل الأطفال الذين في سن الدراسة ويواظبون على المدارس على طفل واحد من كل ستة أطفال تقريبا؛ ويتسرب من المدارس 28 في المائة ممن يلتحقون بالصف الأول قبل نهاية السنة الأولى (وزارة التعليم، 2001). ورغم التحسن الذي تحقق في السنوات الخمس الأخيرة، فان الفجوة في الالتحاق بالمدارس بين الصبيان والبنات مازالت تتسع، حتى مع تزايد التحاق البنات بالمدارس. ويبلغ معدل الالتحاق الإجمالي بالمدارس الابتدائية في الريف 47 في المائة للبنات مقابل 67 في المائة للصبيان، مع وجود تباينات إقليمية كبيرة؛ فبعض المعدلات الإقليمية للالتحاق بالمدارس تنحدر إلى 7 في المائة للبنات و10 في المائة للصبيان. ويبدأ معظم الأطفال الدراسة في سن متأخرة: فمتوسط سن الالتحاق بالصف الأول يبلغ 11 سنة (البنك الدولي)، وهكذا فان رصيد البنات اللاتي يهجرن المدرسة عند سن البلوغ يقتصر على سنوات قليلة من الدراسة. وبهذا الحظ القليل من التعليم، تكون لأولئك الشابات قدرة أقل على إيجاد مصادر بديلة للدخل ورعاية أطفالهن بصورة فعالة.

توافر الأغذية وإنتاجها

6- تعد الزراعة أهم قطاع في الاقتصاد الأثيوبي. فهي توفر سبل العيش لأغلبية السكان، الذين يعيش 83 في المائة منهم في المناطق الريفية. وقد تحققت، خلال التسعينات، زيادات كبيرة في إنتاج الحبوب عن طريق الزراعة الكثيفة في المناطق ذات الإمكانيات العالية، بيد أن النمو السكاني قد حال دون تحقيق أية زيادة في نصيب الفرد من إمدادات الحبوب الغذائية، الذي هبط بمعدل 1.15 في المائة منذ عام 1970. وفيما بين عامي 1993 و1999 كانت هناك ثغرة غذائية هيكلية تبلغ زهاء 000 585 طن من الحبوب، قياسا على متوسط الواردات، بما في ذلك المعونة الغذائية (منظمة الأغذية والزراعة، 1999).

7- ومازالت الزراعة المعيشية، وهي العمود الفقري للاقتصاد، معرضة للأزمات. ورغم أن تربة إثيوبيا البركانية ثرية طبيعيا ويمكن أن تكون مرتفعة الإنتاجية، فإنها هشة للغاية. ويزيد الفقر من حدة التدهور البيئي. فالمزارعون لا يقدرون على تطبيق أساليب إدارة الموارد الطبيعية، ويضطرون إلى الزراعة المستمرة لحيازات متناقصة من الأراضي التي تتناقص إنتاجيتها بصورة مطردة. وتقل مساحة الحيازة عن هكتار واحد من الأرض[3]. بالنسبة لستين في المائة من الأسر الريفية. ومع تزايد السكان بمعدل 2.6 في المائة سنويا وتفتيت حقوق استخدام الأرض داخل الأسر، فسوف تتقلص هذه المساحة الهامشية من الأرض ذاتها.

8- إن الطابع الشامل للفقر، وانعدام الأمن الغذائي، وتدهور الأرض، يقتضي مواجهة بنفس القدر من الاتساع، بما في ذلك إيجاد خيارات لسبل عيش بديلة تخفف من الضغط السكاني على الأراضي الريفية. وفي هذه الأثناء، سيظل الإنتاج الزراعي سبيل العيش الرئيسي لمعظم المجتمعات الريفية، وسيقتضي الأمر اللجوء إلى التدخلات التي تحد من الأساليب الضارة وغير المستدامة لاستخدام الأرض.

الحصول على الطعام

9- نظرا للقيود التي يواجهها إنتاج الأغذية والمشار إليها أعلاه، فان مشكلات الحصول على الأغذية في إثيوبيا لا تقل أهمية عن مشكلات توافرها. وفيما عدا المزارعين المكتفين ذاتيا، فان الأمن الغذائي الأسري يعتمد على شراء الأغذية إلى حد بعيد. ويتضح من مسح النفقات الأسرية أن دخل 49 في المائة من الأسر يقل عن 1 دولار في اليوم (الحكومة الأثيوبية، وكالة الإحصاء المركزية، 1996). وهذه الأسر الفقيرة، التي تعيل النساء 25 في المائة منها، تنفق 62 في المائة من دخلها على الطعام. وتتحدد قدرة الأسرة على الحصول على الغذاء الكافي بدخلها، وفرصتها في الوصول إلى الأسواق، وتوافر الأغذية وأسعارها.

10- وتعد القدرة الشرائية المحدودة قيدا خطيرا إذ أن فرص كسب الدخل غير الزراعي محدودة. ولا تعمل الأسواق بصورة جيدة في إثيوبيا، والتفاوت الكبير بين الأسعار المحلية مسألة شائعة. وتبيّن الخريطة، الواردة في الملحق الأول، المناطق التي تعانى من عجز خطير في البقول والحبوب والمناطق الحدودية التي تتميز بفائض مهم من هذه المواد. ويضع سوء التكامل بين الأسواق الداخلية والدولية قيدا أمام التبادل التجاري المحدود للحبوب. وتزيد العزلة عن أسواق الغلال المحلية والوطنية والإقليمية والدولية من الصعوبة المادية والاقتصادية التي تواجهها الأسر الفقيرة في الوصول إلى الأسواق. وقد أظهرت الدراسات أن 75 في المائة من المزارع تبعد بمسافة نصف يوم، سيرا على الأقدام، من الطرق الصالحة للاستخدام في ظل جميع الأحوال الجوية، وهذا عامل يحد من إمكانية الوصول إلى الأسواق.

11- يسفر ما تقدم عن نموذج نمطي. فسوف تنتج الأسر الفقيرة كميات من الأغذية لا تكفى لإشباع احتياجاتها السنوية. وسوف تنتج، في المتوسط، إمدادات تكفى لما يتراوح بين خمسة وستة أشهر، مما يعنى أنها ستكون محرومة من الأمن الغذائي لما

([3]) يقدر أن الحجم الأدنى من الأرض المطلوب في المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة يبلغ 2.5 هكتار. ويعتبر الإنتاج، على أساس متوسط حجم الحيازات في إثيوبيا، غير كاف لتغذية أسرة من 5 أفراد حتى لو زيد الإنتاج إلى ثلاثة أمثاله باستخدام التكنولوجيا المحسنة (Middle Brook, 2000).

يتراوح بين 40 و50 في المائة من الوقت (مؤسسة إنقاذ الطفولة البريطانية، 2000). وفي أعقاب حصاد غير كاف في شهري نوفمبر/تشرين الثاني وديسمبر/كانون الأول، ستضطر الأسر الفقيرة، في يناير/كانون الثاني، إلى بيع أو تسليم ما يصل إلى 50 في المائة من إنتاجها سدادا للديون التي تكبدتها لشراء المدخلات الزراعية أو تأدية لحصتها كشريك في الزراعة. ويناير/كانون الثاني هو الشهر الذي تهبط فيه أسعار الحبوب إلى أدنى مستوى. وبحلول شهر أبريل/نيسان، ترتفع أسعار الحبوب. وتكون المخزونات الغذائية الأسرية آخذة في الانخفاض، دون أن تتمكن الأسر الفقيرة من شراء الحد الأدنى من احتياجاتها. وبدون الحصول على المساعدة في أوقات العجز الحرج، تضطر الأسر إلى استنزاف الموارد البيئية المشتركة الموجودة حول المنزل والى بيع الأصول المادية، أو إلى التسول، أو الاقتراض أو الهجرة إذا كانت معدمة بالفعل. وتوضح الاتجاهات التغذوية، بالمثل، التوافر الموسمي للأغذية. ففي ولايتا في الإقليم الجنوبي للشعوب والأمم والجنسيات، مثلا، يتضح من بيانات الفترة 1996-2001 أن الوزن الوسيط بالنسبة للطول عند الأطفال دون سن الخامسة يهبط إلى 91 في المائة في أبريل/نيسان ثم يزيد إلى 94 في المائة مع حصاد موسم المهير في أكتوبر/تشرين الأول (مؤسسة إنقاذ الطفولة البريطانية، 2001).

الاستخدام

12- نظرا للمستوى الحالي لتوافر الأغذية وإمكانية الحصول عليها، فان الأثيوبيين يستهلكون في المتوسط 1.858 كيلو سعر في اليوم، أي 88% من الاحتياجات الدنيا (الوكالة الإحصائية المركزية، 1997). إلا أن عدم تناول ما يكفي من الطعام هو جزء فحسب من مشكلة انعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا. فمعظم المحرومين من الأمن الغذائي يعانون من سوء استخدام الأغذية وعدم كفاية ما يستهلكونه منها.

13- وتنحو الأمهات في إثيوبيا إلى إهمال احتياجاتهن الخاصة، رغم تحكمهن في الغذاء المنزلي. ويقدم الطعام للرجال قبل ذهابهم إلى الحقول؛ وتميل النساء إلى تناول الطعام بعد ذلك . (Kerdijk, 1999) ويتبين من الدراسات أن الطاقة الأكبر المطلوبة أثناء فترة الحمل والإرضاع لا تقابلها زيادة في المتحصل من الغذاء. وهناك قرائن على وجود سوء تغذية مزمن فيما يخص الطاقة في إثيوبيا تبلغ نسبته 30.1 في المائة، حتى فيما بين غير الحوامل (المسح الديمغرافي الصحي، 2000). ويعاني الأثيوبيين من قصور يمكن التغلب عليه في العناصر التغذوية، يعتبر قصور المتحصل من اليود أهمها. ويتضح من عمليات المسح أن 30 في المائة من التلاميذ يعانون من تضخم الغدة الدرقية. ويرتبط تمثل الأغذية ارتباطا وثيقا بتوافر مياه الشرب والإصحاح الجيد. وقد أوضح مسح مراقبة الخدمات (1998) أن مياه الشرب، التي تأتي من الأنهار أو البحيرات أو الينابيع غير الخاضعة للرقابة، لا تصلح للاستهلاك البشري في حالة 86 في المائة من الأسر الريفية، وأن 92 في المائة من هذه الأسر لا يتمتع بمرافق الإصحاح. والإسهال هو السبب الرئيسي للتردد على العيادات الخارجية بالنسبة للأطفال (وزارة الصحة، 2000).

الأمن الغذائي والكوارث المتكررة

14- إثيوبيا مشهورة بموجات الجفاف وغيرها من الكوارث الطبيعية – الفيضانات، والبرد، وتفشي الآفات والأعشاب الضارة. ويقوض الجفاف المحاصيل الغذائية والماشية وموارد المجتمعات المحلية كالمراعي والأشجار. ونظرا لتدهور قاعدة الموارد الطبيعية، فان آثارا مدمرة يمكن أن تترتب حتى على تقلب التهطلات. ويمكن لنوبات الجفاف، وهي معتادة، أن تدفع بسرعة الأسر التي تعيش على حد الأمن الغذائي إلى شراك الجوع. وحتى في السنوات الجيدة، يحتاج 3 إلى 4 ملايين نسمة إلى المساعدة الغذائية الخارجية. ويمكن لهذا العدد أن يزيد سريعا ليبلغ ما يتراوح بين 7 و10 ملايين نسمة في حالات الأزمات الحادة للأمن الغذائي، مثل تلك التي حدثت في عام 2000.

السكان المستهدفون

15- يعّرف أكثر السكان تعرضا لانعدام الأمن الغذائي في إثيوبيا على أساس سبل عيشهم، وقاعدة مواردهم الطبيعية، ووتيرة وقسوة الصدمات التي تؤثر على قدرتهم على زراعة الأغذية وشرائها، وقدرتهم على مواجهة هذه الصدمات من وجهة الأصول الإنتاجية البشرية والطبيعية. كذلك يتم تعريفهم على أساس موقعهم. وتبين الخريطة في الملحق الثاني دليل هشاشة الأوضاع المزمنة أكثر الأقاليم تعرضا لمخاطر انعدام الأمن الغذائي. ويندرج أكثر السكان في هذه المناطق ضمن ثلاث مجموعات: المزارعون المعيشيون في الأراضي المرتفعة، والرعاة والمشتغلين بالزراعة والرعي في الأراضي المنخفضة، وفقراء الحضر؛ والمجموعة الثالثة معرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفي هذه المجموعات، يشكل النساء والأطفال، خاصة في الأسر التي تعيلها النساء، غالبية السكان الأكثر تعرضا. ويستهدف **البرنامج** عادة المجتمعات المحلية التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن ومن انعدام الأمن الغذائي الحاد في المقام الأول. وترد فيما يلي الأرقام الخاصة بذلك.

16- **المزارعون المعيشيون في أراضي إثيوبيا المرتفعة**. يعيش في أكثر الأقسام (وريدا) تعرضا في أمهرة (ولو، مثلا) وتيجراى وأورومية (هاراغ، مثلا) والإقليم الجنوبي للشعوب والأمم والجنسيات (ولايتا، مثلا) 10.2 مليون نسمة يتهددهم خطر انعدام الأمن الغذائي. ونتيجة لسلسلة من الكوارث المناخية التي عانت منها هذه الأقاليم، فهناك حاليا 3.2 مليون نسمة يعانون من انعدام الأمن الغذائي في أية سنة من السنوات، أي نحو 14 في المائة من السكان. وتنجم هشاشة الأوضاع في هذه المجتمعات المحلية عن:

- الاعتماد على تهطلات بالغة التقلب، بما في ذلك الأمطار القصيرة أو أمطار البلغ؛
- ارتفاع الكثافة السكانية الذي أسفر عن صغر حجم حيازات الأراضي؛

- الأساليب الزراعية غير المستدامة، بما في ذلك التوسع في زراعة السفوح شديدة الانحدار، مما يؤدى إلى التدهور الكثيف للأراضي؛
- حيازة أعداد محدودة من الحيوانات الزراعية نتيجة للإفراط في الرعي؛
- نقص العمال الذكور البالغين للعمل الزراعي وفرص العمل غير الزراعي، الأمر الذي يجعل الأسر التي تعيلها النساء هشة بصورة خاصة.

17- وتسهم هذه العوامل في عجز الإنتاج الغذائي المزمن وما يترتب على ذلك من بيع للأصول الإنتاجية. وقد أسفر ذلك، في العقد الماضي، عن عملية إملاق بدأ إدراك أبعادها بالكاد.

18- **الرعاة أو المزارعون المشتغلون بالرعى في الأراضي المنخفضة**. هناك 4.3 مليون من الرعاة والمزارعين الذين يجمعون بين الزراعة والرعي يتعرضون لخطر انعدام الأمن الغذائي في أقاليم أورمية (شرق وغرب هاراغ، وبال، وبورينا)، والعفار، وصومالى، وغامبيلا. ويعانى نحو 935 000 من هؤلاء، أي 21 في المائة منهم، من العجز الغذائي الحاد في أية سنة من السنوات. وتفلح هذه المجتمعات اراض فقيرة وتعانى من معدلات للتهطل متقلبة للغاية، مما يؤدى إلى عجز مزمن في الإنتاج الغذائي. وهى تعانى من التهميش الاقتصادي بسبب ضعف البنية الأساسية للطرق ونقص أسواق الحبوب، مما يجعلها عرضة لتقلب الأسعار المحلية الأمر الذي يؤثر على مشترياتها من الأغذية الأساسية التي تعتمد عليها. وتزيد الحواجز التجارية الموجودة عبر الحدود من هشاشة أوضاعها بسبب اعتمادها على التجارة لإدرار الدخل. وتفتقر المناطق الرعوية إلى مرافق كالعيادات الطبية والمدارس التي من شأنها أن تكفل زيادة قدرتها على مواجهة الصدمات. ويفوق معدل النمو السكاني فيها حتى معدل زيادة السكان بين المزارعين المعيشيين في المرتفعات، مما يزيد من الضغط على قاعدة الموارد الطبيعية المتضائلة. ونتيجة لتزايد المنافسة على الموارد، فان الصراعات تصبح، مع الأسف، بعدا إضافيا لانعدام الأمن الغذائي في هذه الأقاليم.

19- **تزايد الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز يزيد من حدة انعدام الأمن الغذائي في المناطق الحضرية**. يتعرض 3.2 مليون نسمة من بين سكان المناطق الحضرية البالغ عددهم 10 ملايين نسمة لخطر انعدام الأمن الغذائي. وفى هذه المناطق، يعانى 41 في المائة من الأطفال من إعاقة النمو (التقزم)، وهو معدل يضاهى ذلك السائد في المناطق الريفية. والفقر متفشى في المناطق الحضرية – 32 في المائة من السكان فقراء – وهو يصيب 53 في المائة من الأسر التي تعيلها النساء. ويعد فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز حاليا ظاهرة حضرية إلى حد بعيد، إذ تبلغ نسبته في المناطق الحضرية 15 في المائة مقابل 5 في المائة في المناطق الريفية. ويستفاد من التقديرات أنه من بين المصابين بالإيدز البالغ عددهم 3 ملايين نسمة يعيش 1.5 مليون في المناطق الحضرية. وتفيد الدراسات بأن معدل الإصابة بهذا المرض آخذ في التزايد بين الأيتام وأبناء السبيل (Kebede, 2000).

سياسات الحكومة وأولوياتها في التصدي للفقر وانعدام الأمن الغذائي

السياسات والبرامج الشاملة

20- حددت حكومة إثيوبيا اختزال الفقر على أنه التحدي الأساسي الذي تتصدى له البلاد في خطط التنمية الوطنية. وانعدام الأمن الغذائي هو أفضل مقياس للفقر في إثيوبيا. وتتضح الأبعاد الهائلة للمشكلة من كون أكثر من نصف السكان يعيشون دون خط الفقر وهو أقل من 1 دولار في اليوم (البنك الدولي). وقد عبرت الحكومة عن مواجهتها لانعدام الأمن الغذائي بثلاث سياسات ثم وضعها منذ إعادة تنظيم الحكومة في عام 1992:

- سياسة وطنية للوقاية من الكوارث وإدارتها؛
- استراتيجية وطنية للأمن الغذائي؛
- ورقة عن استراتيجية للحد من الفقر جارى إعدادها في إطار عملية تشاركية على الصعيد الوطني.

21- وضعت السياسة الوطنية للوقاية من الكوارث وإدارتها في عام 1993 لتحقيق تكامل أوثق بين خطط الإغاثة والتنمية. وكان هدفها المركزي يتمثل في العمل على إعادة توجيه الجهود صوب الوقاية من الكوارث ودمج هذه الجهود في الأنشطة الإنمائية للحكومة. وتتضمن السياسة استراتيجيات للوقاية من الكوارث مثل خطط إتاحة فرص العمل أو أنشطة العمل مقابل الغذاء، وإنشاء نظم للإنذار المبكر، واحتياطي لطوارئ الأمن الغذائي، وصندوق للوقاية من الكوارث والاستعداد لها على الصعيد الوطني والقدرة على توفير الإمدادات اللازمة في هذا الصدد، وآليات للاستجابة للطوارئ.

22- وترتكز الاستراتيجية الوطنية للأمن الغذائي، التي وضعت في عام 1996 والجاري تنقيحها في الوقت الراهن، على ثلاث دعائم:

- تحقيق النمو الاقتصادي والعمالة على أساس سياسات للاقتصاد الكلى ترمى إلى تهيئة الظروف طويلة الأجل للتمكين من تخفيف وطأة الفقر؛

- إعطاء الحقوق/إتاحة الفرص وتنفيذ برامج لتقديم المساعدة الغذائية الموجهة بدقة؛
- تحسين القدرات على مواجهة الطوارئ، بما في ذلك تدابير تحسين الرصد، والمراقبة، والإنذار المبكر وتعزيز قدرات توزيع الغذاء والإغاثة.

23- وقد وضعت إثيوبيا، بدعم من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، ورقة مؤقتة بشأن استراتيجية للحد من الفقر، وذلك للشروع في حوار بقصد الإعداد لاستراتيجية كاملة للحد من الفقر. وجرت المشاورات بشأن ذلك خلال الربع الأخير من عام 2001. ومن المتوقع أن تحدد هذه الاستراتيجية نهج الحكومة إزاء العديد من أبعاد الفقر في إثيوبيا، وستشمل خطة للتصنيع المعتمد على التنمية الزراعية تركز الاستثمارات على مجموعة من المستلزمات الرامية إلى تعزيز الإنتاجية باتباع النموذج العالمي لسنة 2000[4].

سياسات المعونة الغذائية

24- ليست لإثيوبيا سياسة صريحة للمعونة الغذائية، إلا أن السياسة الوطنية للوقاية من الكوارث وإدارتها تتضمن إشارات إلى إدارة مساعدة الإغاثة الغذائية. وقد اعتبرت هذه الوثيقة بعيدة النظر عند صدورها. فقد أدركت الصلة الحيوية بين الإغاثة والإنعاش والتنمية ونصت على ضرورة توزيع 80 في المائة من مساعدات الإغاثة عن طريق مخططات إنشاء فرص العمالة كوسيلة لاستخدام المساعدة الغذائية لأغراض التنمية. إلا أن الحكومة الأثيوبية لم تميز في ذلك الوقت، ولا بعد ذلك، بين انعدام الأمن الغذائي المزمن، من جهة، والحاد، من جهة أخرى، من حيث تقدير الاحتياجات أثناء عمليات النداء السنوية للمساعدة الغذائية.

تدفقات المعونة الغذائية

25- حصلت إثيوبيا، منذ مجاعة عام 1983-1984، على معونة غذائية تتراوح بين 000 350 طن و1.4 مليون طن في السنة. ويسفر هذا عن متوسط يبلغ 000 700 طن في السنة، مما يجعل إثيوبيا ثاني أكبر متلق للمعونة الغذائية بعد مصر (منظمة الأغذية والزراعة/برنامج الأغذية العالمي، 2000). وتسهم المعونة الغذائية في الإمدادات القطرية من الحبوب الغذائية بما يتراوح بين 5 و15 في المائة سنويا.

26- ويعرض الملحق الرابع الصورة العامة لمساعدة **البرنامج** لإثيوبيا منذ عام 1965. ومنذ ذلك الوقت، تجاوزت قيمة المساعدة المقدمة من **البرنامج** 1.5 مليار دولار. وفي سنة 1999 وحدها، قدم **البرنامج** مساعدات قيمتها 88.9 مليون دولار، أي 14 في المائة من المساعدة الإنمائية الخارجية في تلك السنة. ومنذ عام 1965، كان 23 في المائة من إسهامه في صورة مشروعات إنمائية. أما النسبة المتبقية، أي 77 في المائة، فكانت في صورة عمليات طوارئ (57 في المائة) وعمليات ممتدة لإغاثة وإنعاش اللاجئين (20 في المائة).

تقييم أداء البرنامج حتى الآن

27- يسعى البرنامج القطري الجاري **للبرنامج** إلى تحسين درجة الأمن الغذائي فيما بين السكان المعرضين في المناطق التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي المزمن. ومنذ منتصف عام 1998 حتى منتصف عام 2001، قدم **البرنامج** المساعدة المباشرة، عن طريق أنشطته الإنمائية، لنحو 1.7 مليون مستفيد، وهي مساعدة تتمثل في نحو 000 167 طن من الأغذية، تبلغ قيمتها زهاء 69.8 مليون دولار. وتتزايد معدلات مشاركة النساء، وتبلغ 43 في المائة من المستفيدين.

مجمل إنتاج البرنامج

28- يستثمر 72 في المائة من موارد **البرنامج** الإنمائية في توسيع نطاق عملية إنشاء الأصول الإنتاجية المستندة إلى المجتمع المحلي لعكس اتجاه الأراضي إلى التدهور منذ عدة قرون وذلك في إطار النشاط الخاص بالاحياء التشاركي لأراضي الريف. ويشمل النشاط في الوقت الراهن 1.4 مليون مستفيد يضطلعون، في 750 مجتمعا محليا، بأنشطة لعكس اتجاه التربة إلى فقدان خصوبتها، وإحياء موارد المياه وإعادة الوعي إلى الزراعة العشوائية على سفوح التلال شديدة الانحدار. وتولى عناية متزايدة لتحويل الموارد الطبيعية إلى أصول إنتاجية تعود بالفائدة على الأسر مباشرة. ويكرس ما نسبته 15 في المائة من الموارد الإنمائية **للبرنامج** لمساعدة الحكومة في جهودها الرامية إلى مد نطاق التعليم الابتدائي إلى المناطق الأشد حرمانا من الأمن الغذائي عن طريق تقديم التغذية المدرسية في 600 مدرسة لنحو 000 260 طفل. ويوجه زهاء 13 في المائة من موارد **البرنامج** الإنمائية إلى فقراء الحضر في أديس أبابا. وقدمت المساعدة حتى تاريخه إلى 000 39 مستفيد. وقد أصبحت الأنشطة التي تخدم المجموعات الأكثر تعرضا لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز مؤخرا من الملامح الأكثر بروزا في برامج المنظمات غير الحكومية التي يساعدها **البرنامج**.

([4]) مبادرة النموذج العالمي لسنة 2000، التي تشترك فيها إثيوبيا، تروج لمجموعات من المدخلات والمستلزمات التكنولوجية، وأجهزة الإرشاد الموسعة، وتنمية البنية الأساسية بغية زيادة الإنتاج المحلي من الأغذية.

الفعالية في توجيه فوائد المساعدة

29- كان البرنامج القطري **للبرنامج** "موجها بدقة، في نشاطيه الريفيين الاثنين، إلى المناطق الجغرافية الأشد فقرا والأكثر حرمانا من الأمن الغذائي" وفقا لتقييم منتصف مدة التنفيذ، إلا أن تقييم منتصف المدة يلاحظ أن هناك فرصا لتقريب وجهات الأنشطة وتجميعها وتعزيز فوائد التداؤب بينها. وينبغي إعادة النظر في مدى فعالية الدقة في توجيه الفوائد (الاستهداف).

30- في عام 1999، اشتركت لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها، مع **البرنامج**، في قيادة عملية ترمي إلى تعريف الانعدام النسبي للأمن الغذائي المزمن بالاعتماد على منهجية تقوم على استخدام المؤشرات. ويعرض الملحق الثالث للأسلوب المتبع في إنشاء دليل هشاشة الأوضاع المزمنة، الذي تقدر على أساسه فعالية **البرنامج** في الاستهداف. وباستخدام هذا الدليل، يتضح أن 73 في المائة من المواقع الداخلة حاليا ضمن نشاط الإحياء التشاركي لأراضي الريف و64 في المائة من مواقع التغذية المدرسية تقع في المناطق الأكثر معاناة من انعدام الأمن الغذائي المزمن. ونظرا لأن الدليل قد وضع للاستهداف على مستوى الوريدات (الأقسام)، أي المستوى الإداري الذي يتمتع بأعلى كفاءة تكاليفية (Sharp, 1977) فان أي اختلاف بين الدليل وبين اختيار المواقع يرجع إلى المعاناة من انعدام الأمن الغذائي على مستوى يدنو مستوى الوريدات أو إلى أهداف بديلة مثل تعزيز التحاق الفتيات بالمدارس.

مواءمة استخدام المعونة الغذائية

31- توجه الأغذية إلى مناطق البلد التي تعاني من عجز في الإمدادات الغذائية لمدد طويلة من السنة وحيث تكون الأسر التي يعمل معها **البرنامج** أفقر من أن تشتريها. وبرنامج إنشاء الأصول الإنتاجية التابع **للبرنامج** يمكن أشد الأسر فقرا، التي يختارها المجتمع المحلي ذاته، من الاستفادة من 270 كيلو غراما من القمح أي ما يغطي 30 في المائة من الاحتياجات السنوية للأسرة، مقابل العمل لمدة في حدود ثلاثة أشهر. ويتيح الغذاء لهذه الأسر الواقعة في براثن الفقر فرصة لالتقاط الأنفاس والاستثمار في أنشطة إحياء الأراضي المحلية الرامية إلى إحياء المحيط المتاخم للأسر والمجتمعات المحلية. وعلى ثلثي تلاميذ المدارس الابتدائية أن يقطعوا، سيرا على الأقدام، مسافة تبلغ 5 كم ليصلوا إلى المدرسة. وتزيد الوجبات المغذية التي تقدم للتلاميذ من مدة تركيزهم وقدرتهم على التعلم وتحفزهم على المواظبة على المدارس والبقاء فيها.

تأثير المساعدة الغذائية

32- يتمثل أحد الأهداف الهامة للبرامج الإنمائية **للبرنامج** في التخفيف من أثار الكوارث الطبيعية وتلك التي من صنع الإنسان. ويتمثل أحد أهداف تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها، في زيادة فعالية الاستهداف في إطار تدخلات **البرنامج** عن طريق تعزيز التوفيق بين أنشطته وأنشطة شركائه سعيا إلى تعظيم تأثيرها. ويشهد على النجاح في هذا الصدد تناقص الطلب على الإغاثة في المناطق التي تنفذ فيها الأنشطة الإنمائية.

33- ويتضح من تقدير أولي أجراه المكتب القطري للنشاط المعتمد في 1998 بشأن الإحياء التشاركي لأراضي الريف، أن هذا النشاط كان له تأثير من زاويتين. فتسعين (90) في المائة من المستفيدين يعتقدون أن انجراف التربة قد تناقص، و83 في المائة منهم يعتقدون أن عمق التربة قد زاد، و72 في المائة أن عدد الأشجار قد تزايد نتيجة لهذا النشاط. أما فيما يخص الاستدامة، فقد قال 65 في المائة من المزارعين أنهم سيستمرون في غرس الأشجار، حتى بدون الحصول على المساعدة الغذائية. وأكد الكشف على التربة بالعينة انطباع المزارعين وأظهر تحسنا مهما في نوعية التربة من حيث العمق والرطوبة والمغذيات مقارنة بما أسفرت عنه عمليات الكشف في المواقع التي لا تنفذ فيها الأنشطة. وكان هناك في المتوسط تحسن بنسبة 22 في المائة بالمؤشرات القابلة للقياس.

34- وكشف تقدير أجراه المكتب القطري للأداء المدرسي أن لنشاط التغذية المدرسية تأثيرا واضحا على المواظبة والبقاء في الدراسة. وتبين أن الالتحاق بالمدارس زاد بنسبة 100 في المائة في المدارس الحاصلة على المساعدة مقابل 69 في المائة في المدارس غير الحاصلة عليها؛ وهبطت نسبة التسرب بنسبة 73 في المائة في المدارس الحاصلة على المساعدة، مقابل 39 في المائة في المدارس غير الحاصلة عليها. وكانت هذه الاتجاهات أكثر وضوحا بين التلميذات.

35- وخلص تقييم منتصف المدة إلى أن ثمة حاجة إلى تعزيز نظم الرصد والمساءلة. ويحتاج برنامج إنشاء الأصول، بصفة خاصة، إلى النظر في التغيرات طويلة الأجل في المواقف والسلوك الناجمة عن تنفيذ الأنشطة. ويجب تنفيذ مقتضيات رفع التقارير في الأنشطة الثلاثة جميعا بمزيد من القوة، وخاصة في حالة التقارير التي ترفعها الحكومات المحلية عن أنشطة التغذية المدرسية.

الشراكات والتنسيق

36- هناك، وفقا لتقييم منتصف المدة، "قرائن قوية على التشارك في إجراء التحاليل، والتخطيط، والقيام بالتنفيذ، والرصد والتقييم في كل أركان البرنامج". وتنفذ الأنشطة بالتعاون الوثيق مع رابطات المزارعين، والمجموعات المشتركة في التغذية المدرسية في المجتمعات المحلية، والمنظمات غير الحكومية في المناطق الحضرية وأديس أبابا. ومن اللازم تحديد شركاء آخرين يمكنهم المساهمة بطائفة من الموارد غير الغذائية الأساسية لتعزيز أثر الموارد الغذائية **للبرنامج**.

37- وسوف تتحقق فوائد كبيرة للمستفيدين من الأنشطة عندما يتم تحديد شركاء لتقديم المدخلات المكملة. وهذه الأنشطة التي تعزز الإنتاج، أو الدخل، سوف تستفيد من الحالات الناجحة لإنشاء الأصول حتى تزيد من تعزيز الأمن في مجال الغذاء وكسب

العيش للأسر المشتركة في الأنشطة. ويمكن أن تكون المدارس مركز تنسيق لمبادرات المجتمعات المحلية والشركاء لتحسين البنية الأساسية والخدمات الاجتماعية وزيادة الدخل والنهوض بالصحة والإنتاجية. وبالنسبة للأنشطة الخاصة بالمناطق الحضرية، سيتمثل عنصر أساس فيما يمكن للشركاء المساهمة به لتكملة الموارد الغذائية التي يقدمها **البرنامج**.

الوفاء بالالتزامات تجاه النساء

38- تشجع سياسة الحكومة صراحة الأنشطة الإنمائية التي تركز على تشجيع مشاركة النساء والنهوض بوضعهن. وقد ألح **البرنامج** على استخدام التمايز بين الجنسين كمعيار للاستهداف بكل أشكاله. وتفيد التقديرات بأن نسبة النساء تبلغ 44 في المائة من المستفيدين المباشرين من النشاط الخاص بإحياء الأرض. ويرجح أن تساهم النساء بدرجة أكبر في هذا النشاط كما يجرى تمثيلهن بقدر أكبر في لجان اتخاذ القرارات الخاصة به عن طريق نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلي. ومع ذلك، فان هذه التطورات في حاجة إلى المزيد من الدعم. والمدارس التي تتلقى المساعدة من **البرنامج** يتم اختيارها جزئيا على أساس معدلات التحاق الفتيات بها وذلك على سبيل تشجيع زيادة التحاق الفتيات بالمدارس، وقد أظهرت الدراسات أن لذلك أثارا إيجابية مهمة على إدرار الدخل والنهوض بالصحة والتغذية. وتبلغ نسبة الفتيات نحو 46 في المائة بين المستفيدين من نشاط التغذية المدرسية. كما تمثل الفتيات والنساء زهاء 70 في المائة من المستفيدين من النشاط الخاص بالمناطق الحضرية.

التوجه المقبل لمساعدة البرنامج

39- تدعم البعثة التي أوفدها **البرنامج** إلى إثيوبيا استراتيجية الحكومة للحد من الفقر التي تركز على المجموعات الأكثر تعرضا والتي تعانى من انعدام الأمن الغذائي. وسوف تعزز المساعدة الغذائية، بالتعاون مع الشركاء، المبادرات الموجهة نحو المجتمعات المحلية والتي:

- تقدم الدعم للنساء والأطفال والمجموعات المعرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛
- تخفف من آثار الكوارث؛
- تنشئ الأصول الإنتاجية؛
- تدعم القدرات البشرية.

40- وهذه المبادرات، التي تكملها جهود الإغاثة حيثما وجدت احتياجات طارئة، ترمى إلى دعم الانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش[5].

41- وستظل أولى أولويات **البرنامج** في إثيوبيا هي تقديم المساعدة إلى أشد السكان تعرضا ومعاناة من انعدام الأمن الغذائي، لا سيما النساء والفتيات، مع تحديد هؤلاء السكان وفقا لموقعهم الجغرافي، واستراتيجيتهم في كسب العيش، ووضعهم الاجتماعي الاقتصادي. وهؤلاء السكان هم:

- المزارعون المعيشيون في مرتفعات أمهرة (مثال ذلك، ولو)، وتيغراى وأوروميا (مثال ذلك، هاراغ) والإقليم الجنوبي للشعوب والأمم والجنسيات (مثال ذلك، ولاييتا)؛
- الرعاة والمزارعون العاملون في الرعي في الأراضي المنخفضة في أقاليم أورمية (شرق وغرب هاراغ وبال وبورينا)، وغامبيلا، والعفار، وصوماليا؛
- الفقراء من الأمهات والأطفال وغير ذلك من المجموعات في المناطق الحضرية وشبه الحضرية، المعرضون لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

42- تظل هذه المجموعات المعرضة محرومة من الأمن الغذائي بسبب ما تتعرض له قدراتها من قيود طبيعية وبشرية تحد من فرص كسب العيش. وتشمل هذه القيود تدهور الأرض مما يسفر عن فقدان الأصول البيئية، الأمر الذي يكبح الإنتاج الزراعي في المناطق ذات الإمكانيات المنخفضة والمحرومة من الأمن الغذائي؛ ونقص فرص إدرار الدخل لدعم سبل العيش البديلة؛ وانخفاض القدرة البشرية الناجم عن ضعف التنمية البشرية، بما في ذلك التعليم والصحة. لذلك فان أولويات **البرنامج** تظل متمثلة في إدرار الدخل المتصل بإنشاء الأصول الإنتاجية ودعم القدرات عن طريق التعليم والصحة. ويتصدر هذه الأنشطة التحليل التشاركي للمشكلات، وتحديد الحلول وتنفيذها، والرصد والتقييم.

([5]) وفقا لسياسة البرنامج في "تحفيز التنمية (القرار 1999/م ت-س/2)، فان موارد البرنامج تستخدم لتمكين صغار الأطفال والحوامل والمرضعات من تلبية احتياجاتهم الخاصة التغذوية والصحية المرتبطة بالتغذية (1)، وتمكين الأسر الفقيرة من الاستثمار في الرصيد البشرى من خلال تلقى التعليم والتدريب (2) وتمكين الأسر الفقيرة من اكتساب الأصول الإنتاجية والحفاظ عليها، (3) وتمكين الأسر التي تعتمد على الموارد الطبيعية المتدهورة في أمنها الغذائي من التحول إلى سبل للعيش أكثر استدامة(5).

43- وتتفق هذه الأولويات مع هدف إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية لإثيوبيا، ألا وهو "الإسهام في الحد من الفقر المطلق". ويمثل كل من الأمن الغذائي والتنمية الزراعية المستدامة، وفرص العمل الإنتاجية، والحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أربعة من المجالات الستة لموضوعات إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية ستتصدى لها الاستراتيجية بصورة مباشرة[6].

التكامل ونهج البرنامج

44- سيتم التركيز على إيجاد صلات بين الأنشطة في مجال الاستهداف والتخطيط وإقامة الشراكات. وسوف يؤدى ضمان التداخل الجغرافي بين هذه الأنشطة إلى تكثيف الجهود لبلوغ الهدف الأعم المتمثل في تحقيق الأمن الغذائي. ومن ثم تحديد فرص أخرى للتكامل.

45- فهناك أوجه للتكامل بين المشتريات الداخلية للأغذية التي ستكون إحدى أولويات الاستراتيجية. وسيكون لنهج المشتريات الداخلية بعد كلى وآخر محلى. ففي سنوات الإنتاج الزراعي الجيد، سيدعو **البرنامج** إلى تقديم نسبة أكبر من المساعدة الغذائية محليا بغية دعم إنتاج الأغذية وإعادة توزيعها عن طريق الأسواق بين مناطق الفائض ومناطق العجز. وفى السنوات الرديئة، التي تتسم بعجز خطير، سيقوم **البرنامج** باستيراد السلع لضمان توافرها بالقدر الكافي. وعلى المستوى المحلى، سيساند **البرنامج** شراء كميات صغيرة من الأغذية في الوريدات بغية حفز الأسواق القريبة من مواقع التدخلات. وسيسعى **البرنامج** إلى إقناع شركائه بتقديم الدعم النقدي لبعدي هذه الاستراتيجية على السواء.

46- وفى الوقت الحالي، تدعم المبادرة الجارية في المناطق الحضرية مجموعة متنوعة من الأنشطة في أديس أبابا. وستكون للنشاط الجديد أهداف أكثر دقة وقابلة للتحديد الكمي. وسيستمر التعاون مع الكثير من المنظمات غير الحكومية المحلية الشريكة؛ وهى تعلم أنه سيعاد تصميم الأنشطة الحضرية بحيث تركز على النساء والأطفال وغير ذلك من المجموعات المعرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

تحديد المناطق الرئيسية للمساعدة

تحسين إدارة الموارد البيئية تمكينا للتحول إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش

47- سيتم تركيز على الأقاليم والسكان المعرضين بشدة للصدمات المناخية: أراضي المرتفعات ذات الكثافة السكانية المرتفعة والأراضي المنخفضة الرعوية والزراعية الرعوية. وإزاء دورة توالى الفقر والتدهور البيئي وتقلب الإنتاج الزراعي، فان الدور الذي على **البرنامج** القيام به هو دعم إنشاء الأصول الإنتاجية التي تدر الدخل وإصلاح هذه الأصول والمحافظة عليها، الأمر الذي يحد من الحرمان المزمن من الأمن الغذائي ويخفف من أثر الكوارث.

48- إن نشاط **البرنامج** في مجال إحياء أراضى الريف قد تغير إلى حد بعيد خلال تاريخه البالغ 20 سنة. فقد كان النهج الأولى يركز على الحلول التقنية التي تفرض من القمة على القاعدة وتطبق على مستجمعات المياه الكبيرة. وقد عدل هذا النهج جوهريا في بداية التسعينات مع التركيز بشدة على مشاركة المجتمعات المحلية على أساس نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلى. وفى التوسيع الجاري للنهج، زاد التركيز على إنتاج الأسر وإنتاجيتها، وهو اتجاه إستراتيجي صادق عليه كل من وزارة الزراعة والمكاتب الزراعية، التي توافق على أن التصدي لانعدام الأمن الغذائي المزمن يحتاج إلى التركيز على السكان بصورة أكثر شمولا ومنهجية. وقد تم، في هذا الصدد، اتخاذ التدابير لتعزيز مشاركة النساء في اتخاذ القرارات. وتجدر الإشارة، هنا، إلى المبادئ التوجيهية التي تمت الموافقة عليها على مستوى الوزارة والمكاتب والتي تدعو إلى أن تشكل النساء 50 في المائة من عضوية لجان التخطيط المحلية.

49- ستتمثل زيادة تركيز النشاط في إنشاء الأصول الإنتاجية على مستويي المجتمع المحلى والأسرة، ومساعدة الأسر (ولا سيما تلك التي تعيلها النساء) على التخلص من براثن الفقر عن طريق التحول إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش. وسوف يكيف النشاط نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلى وتوسع نطاقه ليشمل عددا أكبر من أنشطة الصون الموجهة نحو الإنتاج التي يكون إدرار الدخل أحد أغراضها الأولية.

50- ونظرا لأهمية التمتع بفرص إدرار الدخل في الريف، فسوف يزيد التركيز على ربط المزارع بالأسواق عن طريق دروب المشاة والطرق الفرعية المحلية والطرق الموسمية لربط المزارع بالأسواق. وسوف يؤدى هذا إلى تيسير المشتريات المحلية وزيادة الدقة في التركيز على الأمن الغذائي.

([6]) يتصل الموضوعان الآخران – النمو الاقتصادي المستدام والحكم والتسيير الصالح – بصورة غير مباشرة بالبرنامج القطري. ومن المفترض أن يسهم تحسين الأمن الغذائي في المناطق المستهدفة في النمو الاقتصادي، لأن زيادة الدخل ستخلق أسواقا محلية للإنتاج. وستعمد أنشطة البرنامج القطري، عن طريق التركيز على مشاركة المجتمعات المحلية، إلى تحسين الحكم والتسيير الصالح عن طريق زيادة مساءلة مقدمي الخدمات الحكومية.

51- إن المحور الذي يدور حوله النقاش بشأن المعونة الغذائية في إثيوبيا يتعلق بمعونة الإغاثة التي لا توجه بصورة فعالة صوب مشكلات انعدام الأمن الغذائي المزمن. فهي تنقذ حياة السكان لكنها لا تعزز سبل العيش المستدامة. وخبرة **البرنامج** الطويلة بنهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلي وإنشاء الأصول للسكان الذين يعانون من انعدام الأمن الغذائي المزمن تتيح مجالا كبيرا لتحسين النهج الإنمائية في المجتمعات المحلية المعرضة للكوارث ومساندة أنشطة مخططات إفراز فرص العمل عن طريق دعم قدرة النظراء المحليين، وقد تم اختبار هذا الجهد بنجاح في عام 2001.

تعزيز التعليم عن طريق التغذية المدرسية

52- سوف يستمر دعم القدرات البشرية عن طريق التغذية المدرسية، وهو ثاني الأنشطة الرامية إلى تحسين الأمن الغذائي، في التصدي لمشكلات التحاق أطفال الريف، ولا سيما الفتيات، بالمدارس وبقائهم فيها. فتقديم وجبة مدرسية يعوض الأسرة عن نفقة الفرصة البديلة لإرسال أبنائها إلى المدرسة ويمثل حافزا على المواظبة. وسيستمر دعم الحوافز الخاصة التي تشجع الفتيات على الذهاب إلى المدارس، ومن ذلك البرنامج الرائد لتوفير الحصص الغذائية المنزلية للفتيات. وتعزيزا للنهج البرنامجي، فان المجال المستهدف من التغذية المدرسية سيدمج تدريجيا مع برنامج "تحسين إدارة الموارد البيئية تمكينا للانتقال إلى سبل أكثر استدامة لكسب العيش .(MERET) "ومع تحسين الأسر لسبل كسبها للعيش بفضل قاعدة للأصول أكثر إنتاجية، فسوف تتمكن من رفع مستوى التغذية لأبنائها، وتتيح بذلك استراتيجية للإنهاء التدريجي للنشاط المذكور. ويمكن للبرنامجين أن يتعاضدا عن طريق توفير الحوافز السوقية وإتاحة إطار للتخطيط على مستوى المجتمع المحلي. ولما كانت المدرسة هي واحدة من مؤسسات المجتمع المحلي القليلة في المناطق الريفية، فسوف يروج **البرنامج** الطرق الكفيلة بتحسين مشاركة الأسر في الأنشطة المدرسية.

53- ويمكن للمشاركة والتشارك أن يعززا تأثير التغذية المدرسية على الأمن الغذائي بطرق متعددة. فيمكن لإدارة المدرسة أن تكون بمثابة عنصر حفاز لزيادة مشاركة المجتمع المحلي بتنفيذها للدروس المستفادة من التخطيط التشاركي على المستوى المحلي في إطار برنامج MERET. وسيشجع التمثيل المتساوي للنساء في لجان التخطيط المدرسي. وسيجرى تحسين أنشطة، مثل مشروعات توفير المياه والإصحاح المدرسي، فضلا عن التغذية والصحة، عن طريق الأنشطة المتكاملة وذلك بالتشارك مع الوكالات الأخرى. وسيزداد تأثير برامج الإعلام والتربية والاتصالات التي تروج الوعي بالصحة والتغذية وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز نتيجة لزيادة التردد على المدارس التي يساعدها **البرنامج**، خاصة وأن المجتمع المحلي ينظر إلى المدارس كمركز للأنشطة.

دعم النساء والأطفال والمعرضين لفيروس نقص المناعة البشرية/الأيدز

54- يقتصر النشاط في المناطق الحضرية على أديس أبابا. وهو يعالج طائفة من المشكلات الحضرية، ويقدم شركاء **البرنامج** أفكارا لاستخدام الغذاء في أنشطتهم. ويقترح **البرنامج** تحويل تركيز النشاط على المناطق التي ترتفع فيها الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، مثل الضواحي الحضرية وشبه الحضرية. وسيركز النشاط المعدل على تقديم الرعاية والدعم للنساء والأطفال وغير ذلك من المجموعات المعرضة لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وسيكون هناك تركيز واضح على المشاركة القوية من جانب المجتمعات المحلية، على نحو ما يجرى في برامج **البرنامج** الأخرى في إثيوبيا.

55- ويعتبر ما تقدم مهما لأسباب عديدة. فالنشاط الحضري يفتقر، في تصميمه الحالي، إلى التركيز، إذ أنه ينشر الموارد البشرية والمالية والتقنية المحدودة بدرجة تجعلها غير كافية. وأهمية السعي إلى إيجاد حلول لفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز مسألة معترف بها تماما في أفريقيا، حيث توجد معدلات للإصابة تبعث على القلق، خاصة في المناطق الحضرية. كما أن دور المعونة الغذائية كوسيلة للعناية بالمجموعات المعرضة لنقص المناعة البشرية/الأيدز ودعمها من الأمور المسلم بها. ويركز الكثير من الشركاء الحاليين في النشاط الحضري على نقص المناعة البشرية/الأيدز بالفعل. وباختيار التركيز على موضوع نقص المناعة البشرية/الإيدز، فان الجهات المانحة الأخرى الداخلة في المعركة ستقدم الموارد التكميلية الإضافية بمزيد من الوضوح والصراحة.

الشراكات المفيدة ونطاق البرمجة المشتركة

56- أعد هذا المخطط للاستراتيجية القطرية عن طريق عملية تشاورية جمعت بين طائفة من شركاء البرمجة الحاليين والممكنين، والسلطات المحلية والإقليمية، والمنظمات التي تنفذ أنشطة **البرنامج**.

57- كان شركاء **البرنامج** في التخطيط والتنفيذ هم، في المقام الأول، الوكالات الحكومية على مختلف المستويات. ويتمثل أحد القيود الرئيسية التي يواجهها **البرنامج** في حجم الموارد غير الغذائية المتاحة له. وسيزيد **البرنامج** من تفاعله مع الجهات المانحة والمنظمات غير الحكومية لتشجيع التقارب بين وجهة الأنشطة والجمع بينها. ومن المزمع الدخول في أربعة أنواع من الشراكات .

- **الشراكات التتابعية**. ستتاح للمجتمعات المحلية التي استفادت من إنشاء الأصول الفرص لاستغلال هذه الأصول بطرق مختلفة. ويمكن للشريك التتابعي أن يقدم مساهمته نقدا، أو في صورة مساعدة فنية، أو غير ذلك من المدخلات غير الغذائية، إلى المجتمعات المحلية حتى تضيف إلى قيمة الأصول القائمة. وتعتبر متابعة المنظمات غير الحكومية في المجالات التي نجحت فيها الأنشطة، أو المشروعات الاستثمارية التي يدعمها البنك الدولي في المناطق التي أنشئت فيها الأصول الإنتاجية، من الخصائص المميزة لمفهوم التتابع.

- **التداوب** .إن الشراكات التكاملية الداخلية، مع تنظيم أنشطة إنشاء الأصول في صورة طبقات في نفس المناطق التي تنفذ فيها التغذية المدرسية، ستسمح للنشاطين بالعمل معا بصورة أوثق.

- **التداوب مع الشراكات الخارجية** .سيتم العثور على وكالات أخرى قادرة على تقديم مدخلات تكاملية مثل المساعدة التقنية أو الإدارة أو المساهمات النقدية. فالمنظمات غير الحكومية، ومنظمة الصحة العالمية، ومنظمة الأغذية والزراعة، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومؤسسة الأمم المتحدة لرعاية الطفولة (اليونيسيف)، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لديها جميعا برامج يمكن أن تتيح الفرصة للتداوب. وقد وافق فريق الأمم المتحدة للتنمية، داخل نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، على استعراض أوجه التعاون والتكامل بين أنشطة الوكالات، وستستفيد أنشطة **البرنامج** من هذه العملية.

- **التحالفات الاستراتيجية** .ستعقد هذه التحالفات بصفة خاصة مع الوكالات العاملة في مجالات الأمن الغذائي والتعليم ونقص المناعة البشرية/الأيدز.

تقدير الآثار والتأثير

58- يرصد **البرنامج** بصفة رئيسية أساليب تنفيذ الأنشطة والنتائج التي تسفر عنها. أما آثار تدخلاته وتأثيرها فلم ترصد بدقة. وتتصدى الاستراتيجية الجديدة لهذا المجال المهم للجهود المتجددة. وسوف يثبت **البرنامج** أن تدخلاته قد غيرت مواقف النظراء الحكوميين، والمجتمعات المحلية المشاركة، من الصون الإنتاجي للموارد ومشاركة المرأة في اتخاذ القرارات على سبيل المثال. وسيعمل **البرنامج** مع شركائه الإنمائيين لتقدير التغيرات الأوسع نطاقا في حالة الأمن الغذائي في مناطق المشروعات عن طريق تقدير سبل كسب العيش. وسيركز عمله على تحسين الأدوات، ودعم القدرة على استخدام هذه الأدوات، وإضفاء الصبغة المؤسسية على تقدير التأثير.

59- يجرى، بالفعل، إدماج النهج التشاركي للرصد والتقييم في تخطيط الأنشطة حيثما يساند **البرنامج** إنشاء الأصول الإنتاجية. وسوف يسهم جمع المعلومات والبيانات الأساسية في تحليل الاتجاهات وتقدير التأثير النهائي. وسيجرى الاضطلاع بعمليات تقدير التأثير، مثل دراسات الحالة، بصورة أكثر انتظاما ومنهجية، حتى يمكن تحديد الحالات التي يكون فيها المشترك أكثر أو أقل نجاحا، بغية فهم أسباب النجاح وتكرار أو تحسين النهج على أساس هذه الخلاصات. وسوف تنقل وحدات القياس المستخدمة في الرصد والتقييم وتقدير التأثير، إلى الأنشطة الأخرى للبرنامج.

بقاء الأولويات ثابتة

60- إن دعم القدرات، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، هو لب عمل **البرنامج** في إثيوبيا. ولن يلحق هذا التركيز أى تغيير في الاستراتيجية الجديدة لأنه أساس النجاح الذي أحرزه **البرنامج**. ويعود دعم القدرات بالفائدة على كل من النظراء الحكوميين والمجتمعات المحلية. وهو لا يقتصر على التدريب، وإنما يشمل المشاركة عن طريق اتباع نهج المجتمع المحلى على سبيل الأولوية. وقد أظهر **البرنامج** أن مشاركة الحكومة والمجتمعات المحلية في نهج التخطيط التشاركي على المستوى المحلى يزيد من إحساس المجتمع المحلى بتملك الأصول المنشأة، ويحسن نوعية العمل، ويعزز مشاركة المرأة ويسهم في الاستدامة.

الآثار التنفيذية

61- سيقتضي الأمر إجراء بعض التعديلات في سياق الانتقال إلى البرنامج القطري الجديد بقصد:

- النظر إلى الأنشطة في سياق برنامجي والعمل على تعظيم فوائد التداوب؛

- زيادة التفاعل في التماس الشراكات لتوفير المدخلات التكاملية والمساعدة التقنية؛

- مواءمة النهج الحالي للرصد والتقييم للاستفادة من آثار الأنشطة، مع الاستمرار في رصد النتائج والعمليات؛

- استخدام قدرة المكتب القطري المتطورة للغاية في مجال تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها بغرض الدعوة إلى زيادة فعالية تدخلات وسياسات المساعدة الغذائية على الصعيد الوطني بالنسبة للمجموعة المستهدفة التي تعانى من انعدام الأمن الغذائي.

آثار التنسيق

62- سيتم التنسيق بين دورة البرنامج القطري المقبل **للبرنامج** البالغة 4 سنوات ودورات البرامج الأخرى لفريق الأمم المتحدة للتنمية داخل نطاق إطار الأمم المتحدة للمساعدات الإنمائية، بحيث تغطى الفترة 2003-2006.

القضايا والمخاطر الرئيسية

63- يتسم تاريخ إثيوبيا بالتردد بين فترات من التنمية المشجعة، وبين الكوارث المدمرة طبيعية كانت أم من صنع الإنسان. ومثل هذه النكسات تسبب الانقطاع في السير العادي للعمل، وتبعد الموارد عن التنمية، وتعزز، في كثير من الأحيان، المزيد من الأسر المحرومة من الأمن الغذائي وتزيد من الإحساس بانعدام الأمن الغذائي. والخطر قائم لوقوع كارثة أخرى تعصف بالبلاد وتلحق نكسة إضافية بجدول أعمال التنمية؛ نكسة تصيب أشد السكان فقرا.

64- والحرمان المزمن من الأمن الغذائي مشكلة متفشية. ويقتضي التصدي لها طائفة واسعة جدا من التدخلات. وهذه التدخلات تحتاج بدورها إلى دعم قوى ومتسق لعدة سنوات حتى تكلل بالنجاح. ورغم أن إثيوبيا تلقت دعما كبيرا في أوقات الأزمات، فقد كان مستوى الدعم للتصدي للحرمان المزمن من الأمن الغذائي بصورة شاملة أكثر تواضعا.

65- وللكثير من الشركاء المحتملين برامج في مناطق مختلفة، أو أنهم يعملون مع المستفيدين على مستويات اجتماعية – اقتصادية مختلفة، ومن ثم فان لهم أولويات مختلفة فيما يخص المجموعات المستهدفة .**والبرنامج** يعمل مع أفقر الفقراء في بعض من أكثر الوريدات معاناة من انعدام الأمن الغذائي في البلاد. ومن المخاطر القائمة أن أولويات بعض الشركاء، ممن لهم موارد وأنشطة تكميلية مرغوب فيها، قد لا تتداخل أولوياتهم بالنسبة للمجموعات المستهدفة مع أولويات **البرنامج** فيستحيل الوصول معهم إلى حل وسط.

66- إن الدور المهم الذي قامت به السلطات الإقليمية في التخطيط وتوفير الموارد للبرامج الإنمائية، خاصة تلك المتعلقة بالأمن الغذائي ونقص المناعة البشرية/الأيدز، سيفرض على **البرنامج** الاضطلاع بالمزيد من المشاورات على المستوى الإقليمي لضمان التكامل التام بين الأنشطة. وقد يستدعى الأمر إعادة النظر في الاتفاقات كما سيكون من اللازم الإبقاء على الشبكة الحالية الواسعة للمكتب الفرعي حتى يتمكن **البرنامج** من المشاركة على أكمل وجه على هذا المستوى.

الملحق الأول

دراسة مناطق الفائض/ العجز
تقديرات منظمة الأغذية والزراعة/ برنامج الأغذية العالمي للإنتاج المحصولي

العجز أو الفائض بالكنتال

3,000,000 to 5,000,000
0 to 3,000,000
-500,000 to 0
-1,000,000 to -500,000
-3,000,000 to -1,000,000

احتسب الفائض أو العجز على النحو التالي:
1- احتياجات الاستهلاك البشري تبلغ 1.8 كنتال للفرد في السنة (لجنة الاستعداد للطوارئ والوقاية منها)
2- فواقد العلف والبذور وغيرها تبلغ 18.5% من الإنتاج (منظمة الأغذية والزراعة)

أعدت الرسم البياني وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها/ إثيوبيا ببرنامج الأغذية العالمي في ديسمبر/كانون الأول 2000
مصدر البيانات: الإنتاج المحصولي مستخرج من تقدير إمدادات المحاصيل والأغذية 2000 لمنظمة الأغذية والزراعة/ برنامج الأغذية العالمي
المناطق المحتاجة لمساعدة منقولة عن التقدير متعدد الوكالات 2000 للجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها.

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب البرنامج على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الملحق الثاني

هشاشة الأوضاع المزمنة
انعدام الأمن الغذائي في المناطق المعتمدة على المحاصيل

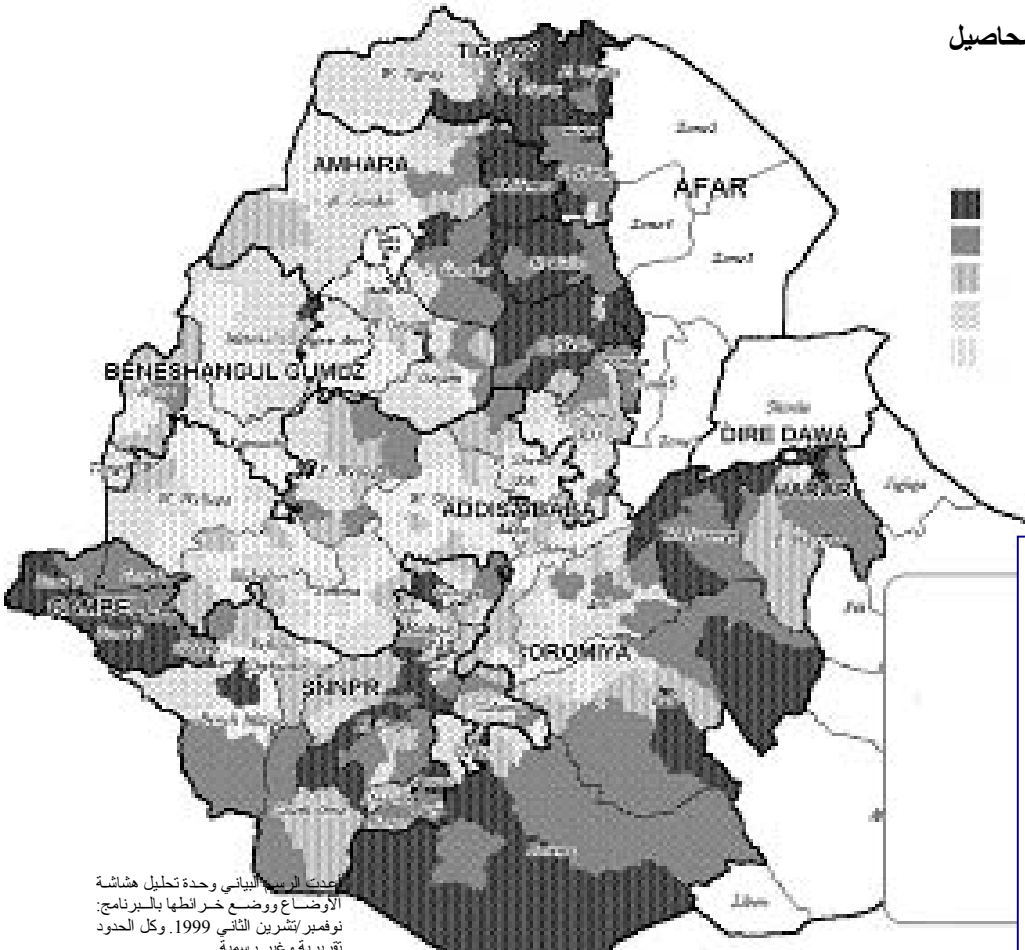

أوضاع هاشة للغاية
أوضاع هاشة جداً
أوضاع هاشة بصورة معتدلة
أوضاع أقل هشاشة
أقل الأوضاع هشاشة

1- النتائج المبينة في الخريطة هي الخلاصات التي انتهت إليها دراسة مشتركة بين عدة وكالات. وقد تم الجمع بين مؤشرات الأمن الغذائي ومؤشرات الأمن الغذائي ومؤشرات الفقر لإبراز هشاشة الأوضاع.

2- الوكالات المشتركة في الدراسة هي لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها/ دائرة الإنذار المبكر، ووزارة الزراعة، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والاتحاد الأوروبي وبرنامج الأغذية العالمي.

3- اختار الفريق في البداية تسعة مؤشرات من قائمة أوسع. وقامت كل وكالة بترجيح كل مؤشر على حدة، ثم طبق "ترجيح جماعي" متوسط.

4- ترد أدناه المؤشرات المستخدمة كمدخلات للتحليل:

و- تقديرات الاحتياجات من المعونة الغذائية بالنسبة للسنوات الماضية
ز- مخاطر الجفاف
ح- التقلب في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية
ط- احتمالات الصدمات المقترنة بالتهطل – منتهى الجفاف أو منتهى الرطوبة

أ- إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية/ للفرد
ب- الأصول من الحيوانات الزراعية/ للفرد
ج- نوعية المراعي وكميتها
د- فرص الوصول إلى الطرق
هـ- متوسط سعر الذرة والذرة الرفيعة في السوق

5- للحصول على المزيد من المعلومات يرجى الاتصال بـ Kerren Hedlund أو Endalkchew Alammew هاتف رقم: 88-51-51، بريد الكتروني Kerren Hedlun@wfp.org أو Endalkchew Alamnew@wfp.org.

أعدت الرسم البياني وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ووضع خرائطها بالبرنامج: نوفمبر/تشرين الثاني 1999. وكل الحدود تقريرية وغير رسمية.

طريقة رسم الحدود في هذه الخريطة لا تعني أي حكم من جانب **البرنامج** على الوضع القانوني لأي منطقة أو بلد أو أي إقرار أو قبول بهذه الحدود.

الملحق الثالث

تحديد المستفيدين من الإغاثة والتنمية (الاستهداف): دليل هشاشة الأوضاع المزمنة

في سياق الحرمان من الأمن الغذائي، تعرف هشاشة الأوضاع نمطيا بأنها احتمال التدهور الحاد أو العجز المزمن في توافر الأغذية أو إمكانية الحصول عليها الذي يؤدى إلى تخفيض استهلاك الأغذية إلى مستوى يقل عن الاحتياجات الدنيا. ووفقا لتشمبرز Chambers (1989)، تمثل هشاشة الأوضاع انعدام القدرة على الدفاع، وانعدام الأمن، والتعرض للمخاطر والصدمات والضغط وصعوبة التصدي لها. ويستفاد من هذا التعريف أن هشاشة الأوضاع تنجم عن التعرض لعوامل المخاطر، مثل الجفاف والصراعات والتقلب البالغ للأسعار، وهى العمليات الاجتماعية-الاقتصادية الأساسية التي تحد من قدرة الناس على التصدي لهذه المخاطر. وبناء على ذلك، يمكن النظر إلى هشاشة الأوضاع على النحو التالي:

هشاشة الأوضاع = التعرض للمخاطر + عدم القدرة على التصدي لها

يعتمد إطار التحليل القياسي لهشاشة الأوضاع ووضع خرائطها في **البرنامج** على نوعين من العمليات: تحليل البيانات الثانوية، أو منهج المؤشرات، وتحليل البيانات الأولية عن طريق رسم صورة هشاشة الأوضاع بالاعتماد على مشاركة السكان. ويرد فيما يلي وصف للخطوة الأولى. فقد تم الاضطلاع بالعملية الأولى من هذه العمليات في إثيوبيا في عام 1998، وسيتم تحديثها في باكورة عام 2002. وسوف تستكمل الخطوة الثانية في باكورة عام 2002.

تحليل البيانات الثانوية

اعتمد **البرنامج** في إثيوبيا على مصادر البيانات الثانوية لوضع دليل لهشاشة الأوضاع يصف الدرجة النسبية لهشاشة الأوضاع عبر الأقسام أو الوريدا (woreda) التي تتميز بأعلى معدل للكفاءة التكاليفية في إثيوبيا فيما يخص احتمالات أخطاء الإدراج أو الاستبعاد (Sharp, 1998).

أوجه القوة

نظرا لدراسة هشاشة الأوضاع على نطاق واسع في إثيوبيا، فمن الممكن اختيار المؤشرات المناسبة لأي إطار معين، وهو، في هذه الحالة، إطار شمبرز "المخاطر زائدة التصدي". وقد تم اختيار المؤشرات بمشاركة السكان، مما ضمن التحليل من جانب المعنيين. وكانت المؤشرات متاحة بسهولة من المصادر الموجودة، مما شكل قيمة مضافة للاستثمارات السابقة في المعلومات بتكلفة إضافية زهيدة. واستخلصت المؤشرات من المصادر الثانوية التي تقوم، في كثير من الأحيان، على المناهج المعتمدة بشدة على العينات، الأمر الذي مكن إلى حد ما من فرز المؤشرات على أساس إقليمي وأتاح توسيع نطاق التغطية الجغرافية على مستوى الأقسام، وهو مستوى مثالي لفرز البيانات.

القيود

يمكن للبيانات الثانوية، شأنها شأن الاستجوابات التي تدر معلومات رئيسية (جمع البيانات الأولية)، أن تكون متحيزة بسبب أخطاء القياس الناجمة عن التأثير غير المطلوب من جانب جامعي البيانات وغير ذلك من العوامل. وقد اقتصرت البيانات الثانوية على الإنتاج الزراعي، والعوامل الزراعية-المناخية، والبنية الأساسية، والبيانات الديمغرافية (السكانية) والاجتماعية-الاقتصادية. وكانت محدودة فيما يخص مصادر الدخل غير الزراعي. وليس هناك مؤشر واحد سهل القياس يمكن استخدامه للتعبير المباشر عن هشاشة الأوضاع. ومن ثم فقد عرضت النتائج باعتبارها نسبية أكثر منها مطلقة، ويمكنها بالتالي أن تبخس أو تغالي في تقدير هشاشة الأوضاع الفعلية (مقتبس من رايلى،Riely ، 1996).

المشتركون

كان وضع دليل هشاشة الأوضاع المزمنة في إثيوبيا جهدا متعدد الوكالات قادته الحكومة فيما يتعلق باختيار المؤشرات وتجهيزها ووضع قاعدة البيانات. وتتضمن هذه الأخيرة بيانات أو مؤشرات صادرة عن لجنة الاستعداد للكوارث والوقاية منها التابعة لدائرة الإنذار المبكر، ووزارة الزراعة، والاتحاد الأوروبي/لجنة الأمن الغذائي المحلى، والوكالة الأمريكية للتنمية الدولية/نظام الإنذار المبكر عن المجاعات، وبرنامج الأغذية العالمي/وحدة تحليل هشاشة الأوضاع ورسم خرائطها. وقد عملت لجنة الاستعداد للكوارث، ووزارة الزراعة، **والبرنامج**، والوكالة الأمريكية، والاتحاد الأوروبي، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، ومؤسسة إنقاذ الطفولة البريطانية، واليونيسيف، معا كفريق واحد لاختيار المؤشرات، وترجيح (تحديد أوزان) المؤشرات المختارة، وتوحيد المؤشرات، وأخيرا، وضع تقديرات هشاشة الأوضاع المزمنة لكل وريدا (قسم). ولم يدرج في الدليل إقليما العفار (أ 2) وصومالى (أ 5) بسبب نقص البيانات لمعظم المؤشرات المختارة.

المؤشرات

بعد إجراء مقارنات بين المؤشرات وتوحيد البيانات الخاصة بها، انتهى الفريق إلى قائمة تضم 14 مؤشرا للنظر فيها. وحيث أن التعرض المزمن لانعدام الأمن الغذائي يتضمن مخاطر الصدمات والقدرة على التصدي لها، فقد صنفت المؤشرات على أنها مؤشرات للمخاطر أو للقدرة على التصدي لها (الجدول 1).

الجدول 1 – مؤشرات المخاطر* والقدرة على التصدي لها التي تم النظر فيها بخصوص هشاشة الأوضاع المزمنة

مؤشرات المخاطر	مؤشرات القدرة على التصدي
متوسط سعر الذرة والذرة الرفيعة	إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية/للفرد
مخاطر الملاريا	إنتاج المحاصيل النقدية/للفرد
مخاطر الجفاف	الأصول من الحيوانات الزراعية/للفرد
التقلب في إنتاج المحاصيل الغذائية الأساسية	نوعية المراعي وكميتها
احتمالات الصدمات المقترنة بالتهطل – منتهى الجفاف أو منتهى الرطوبة	النسبة المئوية للأسر التي تتمتع بأصول معينة، كالأسقف المصنوعة من الألمونيوم، على سبيل المثال
تقديرات الاحتياجات من المعونة الغذائية بالنسبة للسنوات الماضية.	النسبة المئوية للسكان المتمتعين بفرص الوصول إلى مياه الشرب
	صافي معدل الالتحاق بالمدارس (في سن الالتحاق بالمدارس الابتدائية)
	فرص الوصول إلى الطرق

* لم يستخدم سوء التغذية، رغم أنه مؤشر منطقي، بسبب عدم توافر مجموعات كاملة من البيانات القابلة للمقارنة على مستوى الوريدا.

التحليل

احتسب كل مؤشر له قيمة مستمرة على مستوى الوريدا (418) باستثناء الإقليمين أ 2 وأ 5 والمناطق الحضرية. وأعيد تقدير كل قيمة مستمرة، حتى تصبح قابلة للمقارنة، بتقسيم مجموع عدد الحالات إلى خمسة مجموعات متساوية وإعطاء الوزن 1 لأفضل قيم المؤشر و5 لأسوأ قيمه. وكانت القيمة المرتفعة تعتبر إيجابية بالنسبة لمؤشرات التصدي، في حين كانت تعتبر سلبية بالنسبة لمؤشرات المخاطر. ثم جمعت قيم كل مؤشر لكل وريدا عبر المؤشرات جميعها. وأسفر ذلك عن الدليل النهائي لهشاشة الأوضاع. ثم أعيد ترجيح هذا الدليل مرة أخرى، باستخدام نظام خمسي يتراوح من 1 إلى 5، للوصول إلى دليل نهائي لكل وريدا.

ورغم مصادفة مشكلات فيما يخص نوعية البيانات وقضايا منهجية أخرى، فقد كانت النتيجة مرضية للمعنيين من الناحيتين الكيفية والنوعية على السواء. ويتضمن الملحق الثاني خريطة تبين نتائج تحليل هشاشة الأوضاع المزمنة. وقد تم التحقق من هذه الخريطة ميدانيا عند تقدير الاحتياجات مع المسؤولين والأسر، فصادفت القبول العام. وقد وزعت على نطاق واسع، وتبين أنها يمكن أن تطبق على قضايا مثل تحديد الأولويات للموارد، وتحديد المجموعات المستهدفة، وفهم الظروف الأساسية أثناء حالات الطوارئ.

تحسين تحليل هشاشة الأوضاع بصفة مستمرة

سيتم تحديث الدليل في باكورة 2002. وسيجرى تحليل للاتجاهات ويستكمل بعد فحص الوريدات التي أصبحت الأوضاع فيها أكثر أو أقل هشاشة خلال السنوات الأربع الأخيرة. وسيعتبر مدى الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في المناطق الريفية مؤشرا إقليميا يستخدمه **البرنامج** في عمليات تقديم المعونة الغذائية في المناطق الريفية التي يمكن ربطها بالأنشطة الخاصة بنقص المناعة البشرية/الإيدز. وإضافة إلى تحليل البيانات الثانوية، فمن الجاري فحص صور هشاشة الأوضاع التي تم وضعها بمشاركة المعنيين، وذلك على أساس المعلومات التي تستخرج من عمليات التخطيط التشاركي على المستوى المحلي والتي تحدد المجتمعات المحلية خلالها خصائص هشاشة الأوضاع وتقدرها كميا، كما تحدد المخاطر المحدقة بالأمن الغذائي للمجتمعات المحلية، والعقبات التي تعترض سبيل الحلول المحتملة للتغلب على انعدام الأمن الغذائي. وسيستكمل رسم صورة تكميلية لهشاشة الأوضاع بمشاركة من المعنيين، وذلك على أساس المعلومات المستقاة من أكثر من 800 عملية للتخطيط التشاركي على المستوى المحلي، مع استكمال ذلك من واقع جهود أخرى لرسم صور لهشاشة الأوضاع منها تحديد مناطق الاقتصاد الغذائي الذي قامت به مؤسسة إنقاذ الطفولة البريطانية وصورة هشاشة الأوضاع التي وضعتها /SERA هيئة الاستعداد للكوارث والوقاية منها.

الملحق الرابع

مساعدات البرنامج لإثيوبيا 1965-2000

نوع المساعدة	القيمة* (بملايين الدولارات)	النسبة المئوية
المشروعات الإنمائية		
إحياء الغابات والأرض	304.5	
تثبيت أسعار القمح	1.3	
احتياطي الأمن الغذائي	12.4	
التغذية المدرسية	8.6	
التغذية	2.1	
تنمية منتجات الألبان	7.7	
التنمية الزراعية	0.4	
مخطط إعادة التوطين	6.8	
المجموع الفرعي	**343.8**	**22**
عمليات الطوارئ		
المساعدة الغذائية لضحايا الجفاف	733.9	
المساعدة الغذائية للأثيوبيين العائدين	28.4	
المساعدة الغذائية للاجئين	82.2	
مساعدة النازحين	31.0	
المجموع الفرعي	**875.5**	**57**
عمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش		
المساعدة الغذائية للاجئين الجيبوتيين والكينيين والصوماليين والسودانيين وللأثيوبيين العائدين	304.2	
المجموع الفرعي	**304.2**	**20**
مشروعات التدابير السريعة		
إعادة توطين اللاجئين	0.2	
توطين السكان	6.4	
صون الأرض والتربة	1.1	
المجموع الفرعي	**7.7**	1
مجموع المساعدة	**1 531.2**	

* تشير القيمة إلى مشروعات البرنامج المعتمدة حتى 31 مارس/آذار 2000

المشروعات الجارية	
المشروع إثيوبيا 2488 (التوسع الرابع) "تعمير واستصلاح الأراضي والبنيات الأساسية الريفية (1999/3/1 – 2003/6/30)	122.40
المشروع إثيوبيا 4929 (التوسع الأول) "تحسين التعليم عن طريق التغذية المدرسية" (1998/7/1 – 2003/7/31)	26.00
المشروع إثيوبيا 10004 (التوسع الثاني) "المشروعات الحضرية" (2001/1/1 – 2003/6/30)	10.60
المجموع	**158.96**